

**كلمة وفد المملكة العربية السعودية  
في الاحتفال بمرور 25 عاماً على إعلان "الحق في التنمية"  
أصحاب المعالي  
أصحاب السعادة  
السيدات والسادة**

تُؤكِّد

أنّ المملكة العربية السعودية، بعد مرور 25 عاماً على إعلان "الحق في التنمية"، أن هذا الحق هو أحد أركان منظومة حقوق الإنسان التي توليها المملكة أهمية كبيرة، وتعمل على توفيرة من خلال مايلي:

**أولاً: تعزيز الحق في التنمية وإعماله بشكل فعال**

- تقوم المملكة بتعزيز الحق في التنمية على ثلاثة مستويات مترابطة هي:
- النظام الأساسي للحكم (عام 1992): فقد نصت المادة السادسة والعشرون على: "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية". وتكفلت المواد (27) و(28) و(30) و(31) و(32) حقوق المواطن تفصيلاً في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ودعم الضمان الاجتماعي، والحق في العمل، والتعليم، والصحة، والمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.
  - خطط التنمية التسع منذ عام 1970: لقد راعت هذه الخطط تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتم التحرك خلال خطط التنمية التسع المتعاقبة وفق نهج أتاح الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية، مما مكن المملكة من تحقيق تطورات كبيرة في السعي لتحقيق وضمان الحق في التنمية لكافة المواطنين،
  - الأهداف التنموية للألفية: لقد تجاوزت المملكة السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة (أي عام 2015).

**ثانياً: تدابير وإجراءات جعلت الحق في التنمية حقيقة واقعة في المملكة**

تعتمد المملكة منهج التخطيط للتنمية لرسم مسيرتها التنموية، وذلك في إطار خطط خمسية شاملة. وقد حققت المملكة تطورات تنموية في جميع المجالات أثمرت عن تحسن ملموس في مستويات المعيشة. وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ثمرة هذه التطورات، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً فعلياً بلغ متوسطه السنوي نحو (3,4%) خلال الفترة الماضية (1999-2010)، ليرتفع متوسط دخل الفرد من نحو (8056) دولاراً أمريكياً في بداية خطة التنمية السابعة، إلى نحو (16500) دولار في العام الأول من خطة التنمية

التاسعة. وواكب هذا النمو في الدخل تحسناً مماثلاً في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تبوأَت المملكة العربية السعودية الترتيب الخامس بين "البلدان الأسرع تقدماً" في التنمية البشرية، وتنتمي المملكة إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة.

### ثالثاً: التعاون الدولي وتهيئة البيئة المواتية لإعمال الحق في التنمية

تمثل المساعدات التنموية والإنسانية جانباً أساسياً من السياسة الخارجية للمملكة. إن فاعلية جهد المملكة في المساهمة الدولية في التمكين من إعمال الحق في التنمية على المستويين الإقليمي والدولي، تتمثل ليس فقط من خلال تعدد الآليات والمنهجيات المعتمدة لهذا الغرض، بل كذلك من حجم المساعدات الإنمائية المقدمة. فالمملكة تعد من أكبر الدول المانحة في العالم، حيث يقدر إجمالي المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية خلال الفترة 1973-2010 بأكثر من (103,46) بليون دولار أمريكي. وقد تجاوزت نسبة مساعدات المملكة للدول النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات عن النسبة المستهدفة من قبل الأمم المتحدة للتعون الإنمائي من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة والبالغة (0,7%).

هناك مبدئ الرشد

### رابعاً: توصيات المملكة حيال دعم "الحق في التنمية"

تؤكد المملكة على أن التنمية حق لمواجهة تحديات العصر كالتغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة، والأزمات المالية العالمية والحاجة لإصلاح المؤسسات المالية العالمية، وتحقيق أهداف الألفية، ونقل التكنولوجيا لدعم التنمية لدى الدول النامية.

تذليل الصعوبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية على الصعيد الدولي. العمل على إيجاد مؤشرات قياس دولية لتقييم الأداء في تحقيق هذا الحق.

كي وكره  
وغيره